الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الخميس

12 **شعبان** 1437 –19 **مايو** 2016

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	5
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	7

حجار إلى رئاسة "البنك الإسلامي" بعد عقودٍ من العمل العام

المصدر: جريدة الشرق الخميس 12 شعبان 1437هـ - 19 مايو 2016م
http://www.alsharq.net.sa/2016/05/19/1526594

بعد عقودٍ من العمل الأكاديمي و"الشوري" والوزاري؛ انتُخِب الدكتور بندر حجار، أمس في كوالالمبور، رئيساً للبنك الإسلامي للتنمية لفترة من 5 أعوام. وفيما قبِلَ مجلس محافظي البنك تقاعُد الدكتور أحمد بن محمد علي المدني برغبته بعد شغله المنصب لأكثر من 40 عاماً؛ اختار حجار خلفاً له، وكلاهما سعوديان. وتعهد الرئيس الجديد للمجموعة التنموية، في أول تصريح بعد انتخابه بالإجماع، ببذل قصارى جهده في مصلحة الدول الأعضاء. ويحتكم البنك، الذي تحوَّل إلى مؤسسة ذات حضور تنموي مؤثر، على حوالي 140 مليار دولار، وله جهودٌ في محاربة الفقر.

وتنقَّل رئيسه الجديد، البالغ من العمر 61 عاماً، بين العمل الأكاديمي و"الشوري" والوزاري وحتى الإعلامي، وكانت له مشاركات في هيئات ومجالس إسلامية وتكافلية.

وشغل حجار عضوية "الشورى" لـ 3 دورات متتالية، وكان رئيساً للمجلس التنسيقي لمراقبة أول انتخابات بلدية في المملكة. كما أسس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وعُيِّنَ وزيراً للحج في 2011 وكُلِّف بوزارة الثقافة والإعلام في 2014. ومع نهاية شهر ذي الحجة المقبل؛ سيتقلَّد منصبه الجديد.

أعضاء مجلس محافظي البنك خلال اجتماعهم أمس في جاكرتا (واس)

الدول الأعضاء توافق بالإجماع على مرشح المملكة

حجَّار رئيساً للبنك الإسلامي للتنمية بعد 40 عاماً من رئاسة علي

جاكرتا – واس

أحمد محمد علي المدني

فيما تقاعد الدكتور أحمد بن محمد علي المدني برغبته من رئاسة البنك الإسلامي للتنمية؛ انتُخِبَ خلفاً له الدكتور بندر بن محمد حجار.

ووافق مجلس محافظي البنك، خلال اجتماعه الـ 41 أمس في العاصمة الإندونيسية جاكرتا، على تقاعُد علي الذي شغل منصبه لأكثر من 40 عاماً واختيار مرشح المملكة حجار بالإجماع.

وأبدى وزير المالية السعودي محافظ البنك، الدكتور إبراهيم العساف، ارتياحه لما قدمه علي من جهود متواصلة اتسمت بالتفاني والالتزام منقطع النظير وأسهمت في إيصال المؤسسة إلى مكانة مرموقة على خريطة التنمية الدولية.

وقال عنه في كلمةٍ أمام المجلس «لم يتخلَّف أو يتغيب بل لم يتأخر عن حضور أي من اجتماعات مجلس مديري البنك البالغ عددها 312 اجتماعاً، وذلك على مدى ما يزيد عن 40 عاماً، إضافة إلى أنه يتصف بنسيان الذات وعدم إيثار الراحة وإن كانت مستحقة».

وعدَّ العساف الرئيس المتقاعد مرجعاً في التنمية والمصرفية والتمويل الإسلامي، وأضاف: «جسَّد ذلك ما يحظى به من تقديرٍ جمّ وثناءٍ عاطر في الدول الأعضاء كافة ومن مجلس المحافظين في كل مناسبة وفرصةٍ سانحة، كما تجسَّد ذلك في الموافقة بالإجماع عند كل تجديدٍ له لرئاسة البنك»، مذكِّراً بتعبير «الدول الأعضاء كثيراً عن أن معاليه هو مرشحها وليس مرشح المملكة العربية السعودية فقط».

في الوقت نفسه؛ ذكر وزير المالية أن المملكة حرِصَت على البحث عن مرشح تتوافر فيه الشروط المهنية والفنية المتميزة والسيرة العملية الحافلة إضافةً إلى السمات الشخصية الضرورية «ووجدت في الدكتور بندر حجار المرشح المناسب».

وأبدى العساف ارتياحه لموافقة الدول الأعضاء في البنك، مُمثَّلةً في مجلس المحافظين، على انتخاب حجار بالإجماع.

وعدَّ ذلك تقديراً لما تقدِّمه المملكة، دولة المقر، من دعم مستمر للبنك وتجسيداً لحرص الدول الأعضاء على مواصلة المجموعة تطورها بما يُمكِّنها من الاستجابة بكفاءة وفاعلية لمتطلبات الدول. وعبَّر العساف عن ثقته في مواصلة الدول الأعضاء دعمها لحجار بالقوة ذاتها ليتمكن من القيام بأعباء هذه المهمة الكبيرة.

3

حقوق الإنسان في الصحافة

.. حجار بعد انتخابه: أتعهد ببذل قصارى جهدي وأشكر خادم الحرمين الشريفين
جدة - واس
بندر حجار
تعهَّد الدكتور بندر حجار، بعد انتخابه رئيساً للبنك الإسلامي للتنمية، ببذل قصارى جهده لما فيه مصلحة جميع أعضاء مجموعة البنك.
ورفع حجار وافر الشكر والتقدير إلى خادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبدالعزيز، على ترشيحه رئيساً للمجموعة لـ 5 أعوام تبدأ في الـ 30 من ذي الحجة المقبل.
وأعرب، في تصريح أمس بعد انتخابه، عن تقديره لممثلي أعضاء المجموعة الذين اختاروه بالإجماع لتسلُّم القيادة في هذه المرحلة ومواصلة الدور الرائد للبنك في خدمة الإسلام والمسلمين ودعم الأنشطة التنموية والاقتصادية في الدول الأعضاء، مُقدِّماً شكره إلى مجلس محافظي البنك ومجلس المديرين.
في الوقت نفسه؛ أثنى الدكتور حجار على جهود سلفه، الدكتور أحمد بن محمد علي، الذي تم اختياره رئيساً فخرياً بعد تقاعده برغبته. ولاحظ حجار تمتُّع علي بقبول واسع أسهم في تثبيت قواعد العمل في البنك حتى بات مؤسسةً يشار إليها في مجالات التمويل والتنمية ومكافحة الفقر.
وكانت المملكة تقدمت بترشيح حجار إلى مجلس المحافظين بصفتها دولة المقر والمساهم الأكبر في البنك.
ويتحكم البنك في حوالي 140 مليار دولار.
سيرة ذاتية لحجار
وُلِدَ في المدينة المنورة عام 1375هـ (1955م).- حصل على درجة البكالوريوس في الاقتصاد والعلوم السياسية بتقدير ممتاز مع مرتبة الشرف الأولى من جامعة الملك سعود.
حصل على ماجستير في الاقتصاد من جامعة إنديانا في الولايات المتحدة الأمريكية.
حصل على درجة الدكتوراة في الاقتصاد من جامعة لوفبرا في المملكة المتحدة.
عمل أستاذاً للاقتصاد في جامعتي الملك سعود والملك عبدالعزيز.
شغل منصب نائب مدير مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي في جامعة الملك عبدالعزيز.
عُيِّنَ وزيراً للحج.
عُيِّن في مجلس الشوري لـ 3 دورات متتالية شغل خلالها منصب نائب رئيس المجلس ومثَّله في الاتحاد البرلماني العربي لمدة عامين.
كان عضواً في الفريق المكلف بانضمام مجلس الشورى إلى الاتحاد البرلماني الدولي.
كان عضواً في عددٍ من اللجان الخاصة التي شكلها المجلس، ومنها لجنة الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد التي تمخض عنها إنشاء هيئه مكافحة الفساد، ولجنة الهيئة الأهلية للزكاة وغيرها.
يعد مؤسساً للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وترأسها خلال الفترة بين عامي 2004 و2009.
رأس المجلس التنسيقي لمراقبة أول انتخابات بلدية في المملكة.
رأس تحرير مجلة الأموال الاقتصادية المتخصصة لأكثر من 10 أعوام.
انضم إلى عددٍ من الهيئات والمجالس، ومنها الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد الإسلامي، والهيئة العالمية للتعريف بالرسول صلي الله عليه وسلم ونصرته، وجمعية الأطفال المعوقين، ومجلس أمناء مؤسسة تكافل الخيرية لرعاية الطلاب والطالبات الأيتام والمحتاجين.

بغرض رصد حالة حقوق الإنسان بالمملكة

"التعليم" توجِّه قطاعاتها وجامعاتها والإدارات بتزويد حقوق الإنسان بالمعلومات

المصدر: جريدة الوئام الخميس 12 شعبان 1437هـ - 19 مايو 2016م
http://www.alweeam.com.sa/403925

الرياض-الوئام- عبد الله العازمي:
وجَّه وزير التعليم الدكتور أحمد بن محمد العيسى تعميمًا عاجلًا لكافة قطاعات الوزارة (التعليم العام والتعليم الجامعي والجامعات وإدارات التعليم والملحقيات الثقافية)، وتضمن التعميم تزويد هيئة حقوق الإنسان بما تطلبه من معلومات وبيانات بغرض رصد حالة حقوق الإنسان بالمملكة.
كما أكد التعميم الذي حصلت «الوئام» على نسخة منه على جميع قطاعات الوزارة بالاطلاع وإبلاغة لجميع الجهات التابعة لهم للاعتماد والعمل بموجبه.

العيبان يلتقي السفير البلجيكي

المصدر: جريدة المدينة الخميس 12 شعبان 1437هـ - 19 مايو 2016م
http://www.al-madina.com/node/678320

واس - الرياض
استقبل معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان في مكتبه امس، سفير مملكة بلجيكا غيرت كريل، والوفد المرافق له. وتناول الجانبان الموضوعات ذات الاهتمام المشترك في مجال حقوق الإنسان وسبل التعاون بين البلدين الصديقين، واستعراض جهود المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - في دعم قضايا حقوق الإنسان، على مختلف المستويات، إضافة إلى ما تقدمه المملكة من جهود لنصرة القضايا العادلة.
حضر الاستقبال معالي نائب رئيس الهيئة الدكتور ناصر بن راجح الشهراني.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

السجن ٣ أشهر و غرامة ٥٠ ألفاً لمن يفشي أسرار المرضى النفسيين

المصدر: جريدة الحياة الخميس 12 شعبان 1437هـ - 19 مايو 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/15669538

الرياض - سعاد الشمراني
أكد مصدر لـ«الحياة» أن سرية المرضى النفسيين خط أحمر لا يمكن تجاوزه، إذ لا يمكن إطلاع أحد على المعلومات الخاصة بهم إلا في أضيق الحدود، ومن جهات محددة، وبمبررات واضحة، مشدداً على وجود عقوبات تطاول المخالفين.
وقال: «إن نظام الصحة النفسية أقر بمعاقبة العاملين في المنشآت النفسية، أو أي شخص يفشي أسرار المرضى، بالسجن مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر، وغرامة مالية لا تزيد على ٥٠ ألف ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين».
وأوضح أنه بحسب النظام لا يحول تطبيق هذه العقوبة من دون رفع دعوى تأديبية أو دعوى خاصة من المجني عليه، شأنه في ذلك شأن جميع العقوبات المنصوص عليها في النظام.
وأضاف المصدر أن النظام شدد على المحافظة على سرية المعلومات الخاصة بالمريض، وعدم البوح بها أو إفشائها، مستثنياً ما كان بناء على طلب من مجلس المراقبة العام أو المحلي للرعاية الصحية النفسية، أو من جهات القضاء، أو التحقيق، مع بيان الغرض من الحصول على هذه المعلومات، أو للأغراض العلاجية، أو وجود الخطورة الحتمية على نفس المريض أو على الآخرين، مشيراً إلى أن هذه هي المبررات المحددة لإفشاء المعلومات على أن تكون بصفة رسمية.
وبين أن النظام حدد هيئة التحقيق والادعاء العام لتقوم بالتحقيق والادعاء أمام الجهات القضائية في هذه المخالفة وغيرها من المخالفات، على أن تتولى المحكمة المختصة تطبيق هذه العقوبات، فيما يكون للموظفين الذين يعينهم وزير الصحة لضبط المخالفات التي تتم بحق المريض النفسي، صفة رجال الضبط الجنائي.
وختم حديثه بالقول: «جاء نظام الصحة النفسية واضحاً وصريحاً في ما يخص حفظ حقوق المرضى النفسيين، ومحدداً الإجراءات والضوابط التي تهدف إلى تعزيز الرعاية الصحية النفسية، وكذلك قواعد وإجراءات ممارسة الطب النفسي في منشآت العلاج النفسي».

الحقباني: تنظيمات جديدة لجعل بيئة العمل "صديقة للمعوقين"

المصدر: جريدة الحياة الخميس 12 شعبان 1437هـ - 19 مايو 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/15664690

الرياض - «الحياة»
ألمح وزير العمل والشؤون الاجتماعية مفرج الحقباني اليوم (الأربعاء)، إلى ان وزارته تعتزم إطلاق تنظيمات تسهل عملية تحرك الأشخاص ذوي الإعاقة في منشآت القطاع الخاص، وتنظم بيئة العمل بجعلها «بيئة صديقة لذوي الإعاقة».

وأكد الحقباني الذي أطلق ورشة عمل «الاستراتيجية الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة»، أن وزارته تبذل جهودها «لتقديم الخدمات التي تلبي تطلعات ذوي الإعاقة»، مشدداً على أهمية الوصول إلى «برنامج وطني يحقق أهداف الورشة لخدمة فئة ذوي الإعاقة».

وقال الوزير في كلمته: «إن دمج الشؤون الاجتماعية مع وزارة العمل، يدعم تكاملية العمل ويسير وفق رؤية واستراتيجية تحققان المصالح المشتركة لذوي الإعاقة، فضلاً عن انسجام هذا الدمج مع رؤية المملكة 2030، من خلال إشراك المجتمع بفئاته وشرائحه كافة في مسارات التنمية الاقتصادية الحديثة، وتمكين فئات ذوي الإعاقة وإتاحة الفرصة لهم للعمل والتعلم ليكونوا عناصر مساهمة وفعالة في إنتاجية الوطن».

وتطلع الحقباني إلى أن تكون الاستراتيجية «متكاملة، لتشمل ليس فقط ما هو موجود في وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، ولكن أيضاً ما تقدمه الجهات الحكومية الأخرى وجعلها في قالب واحد يمكن من خلاله تحديد مؤشرات قياس الأداء والمستهدفات».

واستعرض الوزير أمام حضور الورشة، مهام وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بعد الدمج، وذلك من خلال إتاحة الفرصة للقادر من ذوي الاعاقة على العمل في مؤسسات ومنشآت القطاع الخاص.

وناقشت الورشة أبرز التحديات للأشخاص ذوي الإعاقة، ومنها الاندماج في المجتمع، والتنقل والوصول، والمساعدات والخدمات، والاستقرار الاقتصادي، والتعليم والتدريب، والرعاية الصحية.

واستعرضت الورشة، الأولويات والخدمات الأساسية اللازمة لتحسين الوضع الراهن للأشخاص ذوي الإعاقة، ومنها سبل وآليات اعداد استراتيجية وطنية لحقوقهم في لتحسين الخدمات المقدمة لهم، وتحويلهم إلى قوى إنتاج تشارك في المنظومة الاقتصادية الراهنة.

"الشورى" يعيد النظر في أوضاع خريجي الجامعات التربويين

المصدر: جريدة الحياة الخميس 12 شعبان 1437هـ - 19 مايو 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/15659258

الرياض - سعاد الشمراني

على رغم رفض لجنة التعليم والبحث العلمي للتوصية التي تقدمت بها الدكتورة دلال الحربي وأعضاء أخريات بشأن تعديل وضع خريجي الجامعات التربويين الذين عينوا على وظائف إدارية بدلاً من التعليمية، إلا أن الأعضاء قررن إعادة تقديم التوصية، استشعاراً منهن بالظلم الذي وقع على هذه الفئة وعدم أخذهم حقوقهم، خصوصاً وأنهن تلقين العديد من المطالبات والاستجداء من هؤلاء الخريجين من خلال حساباتهم على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» لرفع الظلم عنهم.

وجاء في نص التوصية: «على وزارة التعليم تعديل أوضاع خريجي الجامعات التربويين الذين عينوا بناء على الأمر الملكي أ/121 على الكادر الإداري وليس التعليمي بإعادة النظر في القرار وإعطائهم حقهم بالتعيين على الكادر التعليمي الذي يستحقونه». وسوغت الأعضاء لتوصيتهن بأنها راجعة للخطأ في تعيين هؤلاء الخريجين في وظائف لم يؤهلوا لها، واستبعادهم من وظائف تم تأهيلهم لها، وما تسبب به هذا القرار في ضياع حقوق مادية لهم، لأنهم في وظائف أقل مما يفترض أن يكونوا عليه وفقاً للنظام.

ومن المنتظر تقديم هذه التوصية خلال جلسة (الإثنين) التي ستعقد الأسبوع بعد المقبل 16 شعبان 1437هـ، ويستمع خلالها المجلس لوجهة نظر لجنة التعليم والبحث العلمي بشأن ملاحظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لوزارة التعليم للعام المالي 1436/1435هـ.

وتتضمن جلسات المجلس لهذا اليوم مناقشة تقرير لجنة الشؤون الأمنية بشأن مشروع اتفاق تعاون بين حكومتي السعودية والمكسيك، في مجال مكافحة الجريمة عبر الحدود، وتقرير لجنة المياه والزراعة والبيئة بشأن مشروع مذكرة تفاهم بين

الرئاسة العامة لأرصاد وحماية البيئة في السعودية ووزارة البيئة في كوريا، في مجالات حماية البيئة وتنميتها والمحافظة عليها.
كما يناقش تقرير لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن مشروع نظام البيع بالتقسيط، وتقرير لجنة الحج والإسكان والخدمات بشأن مقترح إضافة مادة جديدة إلى نظام البلديات والقرى الصادر بالمرسوم الملكي رقم (5/م) وتاريخ 21 صفر 1397هـ تقضي بإسناد بعض أعمال التفتيش والرقابة وفرض الغرامات إلى شركات فنية متخصصة المقدم من عضو المجلس الدكتور مفلح الرشيدي، استناداً للمادة 23 من نظام المجلس.
وفي جلسة (الثلثاء) 17 شعبان 1437هـ، يناقش المجلس تقرير لجنة الشؤون الأمنية بشأن مشروع اتفاق بين حكومتي السعودية والمغرب، في المجال العسكري والتقني، وتقرير لجنة الثقافة والإعلام والسياحة والآثار بشأن مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في مجال التراث الثقافي والمتاحف والتراث العمراني والحرف والصناعات اليدوية بين الهيئة العمة للسياحة والتراث الوطني في السعودية، ووزارة الثقافة في البيرو.
كما يناقش تقرير لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن التقرير السنوي لوزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية (وزارة البترول والثروة المعدنية سابقاً) للعام المالي 1436/1435هـ، وتقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن مقترح تعديل المادة (الـ13) من نظام الخدمة المدنية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ 49) وتاريخ 10 رجب 1397هـ، المقدم من عضو المجلس الدكتور أحمد الزيلعي استناداً للمادة (23) من نظام المجلس. ويستمع المجلس خلال هذه الجلسة لوجهة نظر لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن ملاحظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لوزارة النقل للعام المالي 1436/1435هـ.
وفي جلسة (الأربعاء) 18 شعبان 1437هـ، سيناقش المجلس تقرير لجنة الشؤون الأمنية بشأن مشروع اتفاق بين حكومتي السعودية وتونس، للتعاون في المجال الدفاعي، وتقرير لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن مشروع اتفاق تعاون بشأن الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية بين حكومتي السعودية وفنلندا، وكذلك تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بشأن مقترح مشروع اللائحة التنظيمية الموحدة لمجالس شباب المناطق المقدم من عضو المجلس الدكتور حامد الشراري استناداً للمادة (23) من نظام المجلس.

تنفيذ أحكام الرؤية لأطفال الأسر المنفصلة يجب أن يكون بعيداً عن الصدام الاجتماعي ورهبة الإدارات الحكومية وأقسام الشرط

نزاع الحاضنين.. حق الأبناء في لقاء الأبوين مشروط!

المصدر: جريدة الرياض الخميس 12 شعبان 1437هـ - 19 مايو 2016م
http://www.alriyadh.com/1504211

تحقيق - أحمد الهلالي
بعيداً عن الصدام الاجتماعي، ورهبة أقسام الشرطة والادارات الرسمية لدى الأطفال من ذوي الأسر المنفصلة في السعودية، تمكنت إحدى الجمعيات الخيرية في محافظة جدة من وضع منهجية لـ"الإصلاح" بين الأسر المنفصلة لإيجاد بيئة مكانية آمنة، ومستقرة لالتقاء الأبوين المنفصلين بأبنائهم بعد الحكم القضائي الصادر من المحاكم والمتضمن زيارات الأبناء، أو استلامهم وتسليمهم، بدلاً من أن يكون ذلك كما في السابق في مراكز الشرطة والحقوق المدنية.
وقبل أعوام عدة أطلقت "جمعية المودة" للتنمية الأسرية خدمة للأسر المنفصلة من خلال برنامج "مُسْتَقَر" لزيارة المحضونين من الأسر المنفصلة المختلفين بعد الطلاق، وبحسب مدير عام الجمعية محمد بن علي آل رضي الذي تحدث إلى "الرياض"، فإن المركز لم يقتصر على الأسر السعودية فقط، بل تمكن من خدمة أسرة أوروبية، بينهم جنسيات أميركية، وإسبانية، إضافة إلى أسر عربية وآسيوية أخرى.
60 مركزاً

في البدايه تحدث محمد آل رضي -مدير عام الجمعية - موضحا أنه سيتم تأسيس 60 مركزًا مشابه عن طريق وزارة العدل ووزارة الشؤون الاجتماعية على مستوى المملكة، وسيكون مركز المودة نموذجًا، موضحا أنه التقى وزير العدل د. وليد الصمعاني، وتمت مناقشة إنشاء مراكز مشابهة لمركز جمعية "مودة" لتشكل انطلاقة لنشاط سيشكل نقطة تحول في الخدمة الأسرية بجميع مناطق المملكة، حيث تقدم جمعية المودة للتنمية الأسرية الكثير من خدماتها من خلال إيجاد بيئة آمنة لالتقاء الأسر بعيداً عن أقسام الشرطة من خلال برنامج "مُسْتَقَر" لزيارة المحضونين من الأسر المنفصلة المختلفين بعد الطلاق، حيث استفاد من البرنامج 1626 أسرة في العام 1436هـ بزيادة قدرها 289.32 % عن العام 1435هـ.
وبحسب المسؤولين في جمعية مودة فإن برنامج مستقر يأتي نظرًا لحاجة الأسر المنفصلة في منطقة مكة المكرمة، وكذلك المحكمة العامة، ومحكمة الأحوال الشخصية، ومحكمة التنفيذ، لإيجاد بيئة مكانية آمنة، ومستقرة لالتقاء الأبوين المنفصلين بأبنائهم بعد الحكم القضائي بزيارات الأبناء، أو استلامهم وتسليمهم، بدلاً من أن يكون ذلك، كما في السابق في مراكز الشرطة والحقوق المدنية مما يعزز لدى هذه الأسر مفهوم الصدام الاجتماعي، ويساعد على انحراف الأبناء.
وتم تدشين مشروع "مستقر"، الذي يتضمن بيئة مكانية تناسب الأسر والأبناء عبر توفير الألوان، والبرامج التلفزيونية، والألعاب المناسبة لوضع الأسرة، وكذلك منهجية إصلاح بين الأسر المنفصلة ليتم تحويل الزيارات بعد عدد من الجلسات العلاجية إلى المنازل، حيث إن 13.62 في المئة من الأسر المنفصلة يتم الإصلاح فيما بينهما لتصبح الزيارة في المنازل بدلاً من الجمعية، إضافة إلى أن المشروع يشرف عليه عدد من الخبراء المختصين في الإرشاد النفسي والتربوي.
إحصاءات ونسب الطلاق
وأكد مدير عام جمعية المودة، أن الجمعية استقبلت أكثر من 229 ألف اسرة خلال 14 عام منذ تأسيسها، مشيراً إلى أنه تم استقبال 37 ألف أسرة الماضي.
وأوضح في حديثه إلى "الرياض"، أن جمعية المودة تعمل على تغطية كافة المتغيرات بالأسرة سواء اقتصادية، أو صحية، أو متغير تعليمية، إضافة إلى الثقافية والاجتماعية، موضحاً أنها تستهدف الاسر الناشئة، وهم المقبلين والمقبلات على الزواج، والست سنوات الأولى بعد الزواج.
وأشار إلى أن الجمعية تستهدف أيضاً الأسر الغير مستقرة القابلة للتفكك، إضافة إلى الأسر المستقرة في الست سنوات الأولى من الزواج، وسن الـ 40 عام، وما بعدها، مشيراً إلى أن دراسة عالمية تقول إن سن الفتور هو بعد سن الأربعين عام.
وأوضح أن إحصاءات الطلاق في المملكة غير صحيحة، موضحاً أنه تم إبلاغ وزارة العدل بذلك، وهي مقتنعة أن هناك خطأ في الإحصائيات، مشيراً إلى أن العام الماضي أعلن عن 45 ألف حالة طلاق، وهو غير صحيح، لاسيما وأن 60 % من حالات الطلاق تكون بين العقد، والدخلة، ولم تلتم شمل أسرة، إضافة إلى طلاق المسيار، وتراكم القضايا منذ أعوام، وبعد البت فيها يتم الإعلان عنها وهو ما يجعل أعداد حالات الطلاق في كل عام غير صحيحة.
وأضاف أن جمعية المودة تعمل على تدريب المقبلين على الزواج على الطلاق الناجح، مشيراً إلى أن الجمعية تعمل على التدريب قبل، وبعد الزواج من خلال 40 محور تدريبي، ويتم تدريب المقبلين على الزواج عبر دورات تدريبية لمدة ثلاثة أيام.
وقال آل رضي: إن الجمعية دربت 45 % العام الماضي من الشباب والشابات المقبلين على الزواج في منطقة مكة المكرمة بالتعاون مع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية ، ووزارة العدل، مشيراً إلى أن جميع المحاور التدريبية تلامس المتغيرات المحيطة بالأسرة.
ولفت إلى أن جمعية المودة خصصت برامج تدريبية لـ"السجناء" من خلال "حقيبة حياة جديدة للنزلاء والنزيلات" بالشراكة مع سجون منطقة مكة المكرمة، مشيراً إلى أن الهدف منها هو تأهيلهم عندما يخرجون من السجون إلى أسرهم في طريقة التعامل.
وأشار إلى أن 70 % من النزلاء والنزيلات منهم يعودون إلى السجن بسبب الصدام الاجتماعي من المجتمع، وعدم حصولهم على فرص عمل، مشيراً إلى انه يتم تدريب المطلقات بعد الطلاق من خلال التأهيل الاجتماعي، والنفسي، والانطلاقة لحياة جديدة، إضافة إلى التمكين الاقتصادي.
وأكد أن 37 % من المستفيدين من الضمان الاجتماعي في المملكة هم من المطلقات بحسب وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، مشيراً إلى أن الجمعية تهدف من خلال برامجها إلى معالجة الفقر، والجريمة بطرق غير مباشرة، خصوصاً وأن إحدى الدراسات التي جرت في منطقتي مكة المكرمة والرياض، كشفت أن غالبية السجناء الموجودين في السجون منفصلين عن أزواجهم وزوجاتهم.
معالجة الصدام بين الاسر

وشدد آل رضي على أن الإحصاءات والدراسات، أكدت أن السبب الرئيس للطلاق في العالم هو "المال"، مشيراً إلى أن الطلاق في المملكة السبب الأول هو عدم التوافق الزوجي، ويعتبر المال ثالث سبب لقضايا الطلاق في المملكة.
وأشار إلى أن قضايا الطلاق بسبب النسب لا تمثل نسبة كبيرة من القضايا التي تصلهم، خصوصاً وأنها قضية شرعية، مطالباً بإعادة النظر فيها، مشيراً إلى أن زواج المسيار قد يكون سبب في تدمير الكثير من الأسر اكثر من نفعه، وهو زواج غير معلن والزواج الغير معلن قد يسبب صدامات زواجية غير معلنه أيضاً.
ولفت الى أن جمعية مودة هي ثاني جهة في الخليج لديها بحث، وتطوير للأسر، موضحاً إلى الجمعية أطلقت قبل أشهر جائزة "المودة" لأبحاث الاسرة بقيمة نصف مليون يشارك فيها 200 باحث من تخصصات مختلفة، وفيما يتعلق بالأسر المنفصلة، أكد آل رضي أن جمعية المودة تخفف العبء على الدولة من خلال برامجها التي تقدم للأسرة في قضايا الطلاق وغيرها، مشيراً إلى أن الجمعية استقبلت أكثر من أربعة آلاف أسرة في منطقة مكة المكرمة.
وأضاف أن ما نسبته 20 الى 25 من حالات الطلاق تحدث من خلالها خلافات، تبدأ بالحضانة، وتنتهي بالعناد، مشيراً إلى أن من يمتلك الحضانة يبدأ يعاند الطرف الآخر سواء كانت القضية "رؤية" أو تسليم واستلام"، الأمر الذي وصل ببعض الأزواج عدم رؤية أبنائه لمدة وصلت إلى 12 عاما.
وأوضح أنه في السابق كان يتم تنفيذ تلك الأحكام في الشرطة أو الحقوق المدنية، وهذه كانت مشكلة كبيرة لتربية الطفل، وتوقعنا أن تكون الاعداد قليلة، وفوجئنا بأكثر من 1626 اسرة في جدة فقط، وقدمنا لهم الخدمة وفق المعايير الموضوعة من قبل الجمعية والتي يشارك فيها مختصون على مستوى عال من الكفاءة".
وأشار إلى أن منظور جمعية مودة مختلف عن منظور وزارة العدل التي تقديم الخدمة مباشرة، مشيراً إلى أن الجمعية تقوم بمعالجة الصدام الذي يحدث بين الاسرتين، والذي يمتد لأن يكون بين الأسرة بشكل كامل وليس بين الزوج وزوجته.
وشدد على ان جمعية مودة عملت خلال الفترة الماضية على معالجة الكثير من القضايا المتعلقة بالرؤية وغيرها من القضايا الأسرية، مشيراً إلى أن بعض الأسر أصبحت ترى أبنائها في منازلهم دون وجود مشكلات.
علاج الصدمات النفسية
وأكد مدير عام جمعية المودة أن الجمعية بدأت في علاج الصدمات النفسية، موضحاً أن من يفتح الملف عند وصوله للجمعية من المحكمة هو اخصائي نفسي، حيث يلتقى مع اطراف الاسرة، وينظر في حال أن الاسرة تحتاج الى التدرج في حل القضية.
وقال أن جمعية مودة سجلت العام الماضي 50 حالة لعنف أطفال ما بين حروق، واعتداء، وغيرها من الأمور الأخرى، مشيراً إلى أن الجمعية بادرت بتوعية الناس بحقوقهم من خلال نشر أرقام وهواتف الجمعية، إضافة إلى اتفاقات مع حقوق الإنسان، ومحامي لتوعية المطلقات بحقوقهم.
وأشار آل رضي إلى أن الجمعية تقوم أيضاً بعلاج الصدمات النفسية مع الأطفال بـ"اللعب"، وذلك بعد انتهاء قضية الطلاق، موضحاً أن الجمعية لها مكاتب في المحاكم محكمة الأحوال الشخصية، ومحكمة التنفيذ، إذ يتم إحالتها للمختصين في مكتب الجمعية للنظر فيها قبل الحكم القضائي وبعده واتخاذ اللازم.
وفيما يتعلق بعدد الحالات التي تصل إلى جمعية المودة بجدة، أكد أن عدد الحالات التي تصل في الأسبوع تقدر من 30 إلى 40 حالة لقضايا "حضانة" و تمكين "رؤية" و"استلام وتسليم"، مشيراً إلى أن الجمعية أعدت خمس غرف مهيأة لاستقبال تلك الحالات ويتم الالتقاء بالأبناء في الغرف لمدة تصل إلى اربع ساعات داخل الكيان بحسب منطوق الأحكام القضائية.
مختص يطالب بإنشاء دور خاصة لتنفيذ أحكام الزيارة
رهبة المواقـع الرسمية تؤثّر في نفسيـة الأطفـال..!
أكد د.هاني الغامدي-المحلل النفسي والمتخصص في الدراسات والقضايا الأسرية والمجتمعية-، ان ما قامت به جمعية المودة يعتبر لفتة إنسانية رائعة ومؤثرة تبعد الطفل عن المظهر الرسمي، وأقسام الشرطة وهو ليس المكان الذي يحس من خلاله الطفل بالحميمية، موضحاً أن هذه الخطوة من المفترض ان تتم وبشكل رسمي بين وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، والجهات المعنية، وبذلك تحقيق النتيجة المطلوبة، مشيرا إلى أهمية انشاء، واستحداث دور زيارة تهتم بها وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، ويكون مدعوم لكل آليات العمل.
وتطرق الغامدي إلى الناحية النفسية للطفل وتأثير الغرف ومكان اللقاءات التي خصصتها جمعية مودة، مشيراً إلى أن لها تأثيراً إيجابياً، حيث سيكون الأمر مختلفاً جذرياً عما كانت عليه سابقاً، وأيضاً من خلال ما يتم من زيارات، ولفت إلى أنه يجب أن يتم تطوير المكان من خلال تقديم دورات ومحاضرات، إضافة إلى متابعتهم من قبل متخصص اجتماعي، ونفسي، مطالباً بتعميم الفكرة على كافة المناطق.. وقال: «كانت تنقصنا الفكرة والتطبيق، والآن الفكرة موجودة وينقصنا التطبيق»، مشدداً على ضرورة تفعيل الفكرة بشكل رسمي، وأن يكون الأمر مناطاً بوزارة العمل والتنمية الاجتماعية.
السمنودي: نعمل بنهج جديد لتوفير بيئة آمنة لتنفيذ أحكام الرؤية

تعمل جمعية مودة على تطوير الخدمات التي تقدمها الجمعية للأسر المنفصلة عن طريق برنامج "مستقر"، حيث تعمل على تسليم، واستلام المحضون بنهج جديد من خلال اتباع أسلوب التهيئة والتدريج، حيث تتم تهيئة الأبناء نفسيًا قبل مقابلة الأب، أو الأم المنفصلين، وكذلك تهيئة أحد الأبوين لاستقبال الابن، وذلك بالتدرج وبصورة ممرحلة تفاديًا لعنصر المفاجأة، كما تقوم المودة من خلال هذه الخدمة بإفادة القاضي بأحداث الزيارة واستمراها، وطلب إحالة الحالة إلى الأخصائي للتدخل في حالة نفور الأبناء من الآباء، إضافة إلى إفادة القاضي في حال الاعتداء من الأطراف خلال الزيارة، وتمكين الرؤية، وذلك عبر إجراءات محددة ومنظمة.

وكشف م.فيصل السمنودي -رئيس مجلس إدارة جمعية مودة- لـ"الرياض"، أنَّ برنامج "مُستقَر" حقق منذ تأسيسه 4517 ألف زيارة لأسر منفصلة، وتعمل مبادرة "مُستقَر" على علاج الوضع غير الإنساني المتبع حاليًا في تنفيذ أحكام الرؤية، والزيارة، واستلام، وتسليم المحضون.

وأضاف أنه ورغبة من جمعية المودّة في إنجاز هذه المبادرة وفقًا للأصول المهنية السليمة، ولضمان تحقيق التنسيق، والتكامل مع الأجهزة الحكومية ذات العلاقة بتنفيذ أحكام الحضانة، والزيارة والرؤية، قامت الجمعية بالتواصل مع التنمية الاجتماعية، والتي أكدت على أهمية هذه المبادرة في توفير مكان وآلية مناسبة تحقق مصلحة المحضون، وتعزز من التواصل الأسري، وضمان حقوق الوالدين والأطفال، لاسيما حقوق المرأة المطلقة التي تعتبر الطرف الأكثر معاناة في هذه القضايا.

وأوضح م. السمنودي، أن 20 % إلى 25% من الأسر المنفصلة تختلف بعد الطلاق في الحضانة، والرؤية، والاستلام، والتسليم، مشيراً إلى أن إحصاءات وزارة العدل سجلت 1111 ألف قضية حضانة، و 1480 قضية نفقة خلال عام 1436هـ، مؤكداً على أنه تم التنسيق مع وزارة العدل من خلال المحكمة، لتحويل عدد من الحالات للجمعية لإيجاد حل للمشكلات الزوجية بينهما، وعلاج الخلافات الأسرية فيما يتعلق بحضانة الأطفال.

كبير السن ينتظر الأولوية في الأماكن العامة وتوفير الخدمات

نظام رعاية كبار السن.. تعزيز لمكانتهم وحفظ لحقوقهم

المصدر: جريدة الرياض الخميس 12 شعبان 1437هـ - 19 مايو 2016م
http://www.alriyadh.com/1503618

تحقيق- مصطفى الشريدة

يعاني بعض كبار السن من عدة صعوبات في حياتهم الخاصة وحياتهم العملية وخلال خروجهم لقضاء احتياجاتهم ومصالحهم اليومية المعتادة او أثناء مراجعتهم للدوائر الحكومية، مما يؤكد الحاجة إلى وجود نظام لرعايتهم وتخفيف معاناتهم واحترام سنوات عمرهم التي لاتسمح لهم بالانتظار او تحمل مايتحمله الشخص العادي، فهناك من ليس لديه أبناء، أو أنهم مشغولون في أعمالهم، فيضطر لقضاء احتياجاته خارج المنزل بنفسه، ويطالب كبار السن بوجود مسارات خاصة داخل الدوائر الحكومية للتعامل معهم بعيداً عن المراجعين الآخرين، كذلك هناك من يُطالب بتعميم تجارب بعض المستشفيات من خلال الرعاية المنزلية، عبر ذهاب الطبيب أو الممرض إلى المنزل لعلاج المريض كبير السن.. ويبقى السؤال هنا ما هي الحقوق التي كفلها لهم النظام؟، وما الواجب على المجتمع تجاههم؟

مظلة ورعاية

في البداية يقول د.أحمد البوعلي-عضو المجلس البلدي بالأحساء وإمام وخطيب جامع الثاني- ان الله عز وجل يقول في كتابه العزيز: "اللهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَهُوَ الْعَلِيمُ الْقَدِيرُ"، وقال تعالى: "وقَضَى رَبُّكَ أَلاَّ تَعْبُدُوا إِلاَّ إِيَّاهُ وَبِالْوَلِدَيْنِ إِحْساناً إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلاَهُمَا فَلاَ تَقُل لَّهُمَا أُفٍّ وَلاَ تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَّهُمَا قَولا كَرِيماً"، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ليس منا من لم يرحم صغيرنا ويعرف حق كبيرنا"، وقال أيضاً: "إذا صلى أحدكم بالناس فليخفف فإن فيهم الضعيف والشيخ الكبير وذا الحاجة"، مضيفاً

أنه من رحمة رسولنا المصطفى صلى الله عليه وسلم بأن جاءه رجل يقول له: إني جئت أبايعك على الهجرة، ولقد تركت أبويَّ يبكيان، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إرجع إليهما، فأضحكهما كما أبكيتهما"، مبيناً أن الدولة نشرت مظلة رعايتها ليستظل بها جميع أفراد المجتمع وهي لم تنس هذا القطاع المهم سعياً لتخفيف معاناتهم وحرصاً على إسعادهم، حيث إن نسبة المسنين في المملكة تمثل في الوقت الحالي (7.3%) بعد أن كانت عام 2000م تبلغ (4.8%) ومن المتوقع أن ترتفع النسبة عام 2025 إلى (8%)، ذاكراً أن هناك الكثير من التجارب والأنظمة الدولية في عالمنا المعاصر، ومنها إعلان الأمم المتحدة ومبادئها المتعلقة بكبار السن، الصادر في ديسمبر 1991م والذي يدعو جميع الحكومات إلى إدراج خطط رعاية المسنين في خططها الوطنية، بل وضع هذا الإعلان مبدأ "الاستقلالية" في مقدمة أهم أولويات الرعاية والدعم الأسري والمجتمعي، وتمكينهم من فرص الحصول على دخل ملائم، والاستفادة من برامج التعليم والتدريب، والأهم اعتماد مبدأ "المشاركة" كي يظلوا مندمجين في المجتمع من حولهم.

زيارة منزلية

وأوضح د.البوعلي أن كبير السن يحتاج إلى رعاية خاصة ونحن بحاجة لمعرفة كيفية التعامل مع المسن في البيت، وهذا ما يوفره لنا نظام الزيارة المنزلية والذي أرى أنه خدمة مهمة جداً لجميع أفراد الأسرة، كما يسهم بتقوية الروابط، بل هو فرصة أيضاً لمعرفة كيفية التقرب من كبير السن خاصةً وأنه يتعامل معنا كطفل صغير في أغلب الأحيان ولا نعرف ما هي الاحتياجات الفعلية، فلذلك حضور الطبيب أو الممرضة إلى المنزل لتقديم الرعاية اللازمة للمسن أمر ضروري في نظري لتقديم درس عملي في كيفية الاهتمام بكبير السن وتقديم الرعاية الصحية والنفسية السليمة له، وذلك يجعل عبء رعايته أمراً محبباً ومفيداً، ذاكراً أن بعض الأسر لا تعرف كيفية العناية بالمسن لذلك فهي بحاجة للتوجيه والإرشاد، وهذا ما أرى أن خدمة الزيارة المنزلية توفره لأفراد الأسرة، وأن هذه الخدمة لها فوائد كثيرة في نظري فهي توفر الوقت ولها سرعة في رعاية المسن والوفاء بمتطلباته النفسية والصحية والاجتماعية.

تقدير واحترام

وأكد عبدالله المطلق -مدير مدرسة- على أن المتقاعدون هم أناس خدموا الوطن في مختلف المجالات فمن الواجب علينا أن نقدرهم ونحترمهم ونقدم لهم العون والمساعدة خاصةً أثناء مراجعة الدوائر الحكومية، من خلال وجود أفراد من خدمة المستفيدين في أي دائرة حكومية تقوم لتخليص معاملاتهم، أو من خلال التواصل بين المتقاعد والجمعية الوطنية للمتقاعدين كل في منطقته ومحافظته، بتخصيص فرد موظف بالتواصل مع المتقاعدين فيما يخصهم من معاملات حتى نعطي المتقاعد قيمته وأهميته، وقالوا قديماً: "إذا أردت أن تعرف قيمة الإنسان في مجتمعه فأنظر إلى حقوق المعلم"، وقالوا حديثاً: "إذا أردت أن تعرف قيمة الإنسان في مجتمعه فأنظر لحقوق الطفل، وإذا أردت أن تعرف قيمة الإنسان في مجتمعه فأنظر لحقوق المتقاعدين".

سن قانون

وقال عبدالله المشعل -مسؤول اجتماعي-: أعتقد أنه من المهم أن تراعى هذه الفئة من الناس فكثيراً ما نجد معاناتهم في الدوائر الحكومية والخدمية، وعلى مجلس الشورى مراعاة هؤلاء الفئة تمشياً مع الرحمة الإلهية العظيمة والسنة المطهرة، إضافةً إلى ما تقوم به الدولة من عناية فائقة لكن ينبغي تفعيل هذا الأمر بتوجيه سام وكريم، مضيفاً أنه يجب على المجتمع وعملاً بقواعد الشريعة الإسلامية الغراء التي تحث على التراحم والتواد والتسامح واحترام الكبير ومساعدته وتوقيره، الأخذ بعين الاعتبار بهذه الفئة العزيزة والمحتاجة للرعاية ومن باب التواصي بين المسلمين وهي سمة موجودة ولله الحمد في مجتمعنا بشكل واضح وجلي، لكن أن تسن كقانون فهذا يردع من ليس في قلبه ذرة من رحمة للانصياع للقوانين الصارمة التي تعمل على تهيئة كل ما من شأنه تخفيف المعاناة عن هذه الفئة التي لا تجد لها معيناً بعد الله سبحانه إلاّ أهل الخير والصلاح.

سبل راحة

وأوضح عبدالوهاب الحمد -مسؤول الإعلام بجمعية البر بالأحساء- أن الحاجة ماسة لتوفير كل سبل الراحة لكبار السن عند مراجعتهم للدوائر الحكومية، ويجب أن يكون الوصول للمنشأة الحكومية سالكاً ومريحاً وقريباً من المراجع إضافةً إلى توفير الخدمة الميسرة والسريعة من خلال موظفين مؤهلين للتعامل مع هذه الفئة فهم يحتاجون للتواصل معهم برفق ولين وسرعة، وعلى المجتمع تقديرهم وتكريمهم كما أوصى بذلك ديننا الحنيف الذي يدعو للتكافل الاجتماعي بين أفراده، وأن يحترم الصغير الكبير الذي أنهكه الزمن وضعفت قواه وعزائمه.

مسارات خاصة

وأكد عبدالمحسن جعفر بوحمد -أخصائي أول علم نفس- على أنه يُعرّف كبير السن في علم النفس كل من تجاوز سن الخامسة والستين من العمر، ويعتبر هذا السن سن الحكمة والخبرة الطويلة في الحياة، ولذا يجب أن يستغل كبير السن على جميع الأصعدة سواء الأسري والمجتمعي، مضيفاً أنه من الجميل معاملة كبير السن بكل حب وود واحترام وتقدير، ومنها سن الأنظمة والقوانين على مستوى الأسرة أو المجتمع، مثل الابن العاق لوالديه تعطل معاملاته الرسمية، وكذلك

صرف بدل لكبير السن، ووجود مسارات في جميع الدوائر الحكومية خاصة لكبير السن، وإعفاء كبار السن من الرسوم، وإعطائهم الفرصة للتعاقد مع الشركات أو الدوائر الحكومية للاستفادة من خبراتهم، إضافةً إلى وجود أماكن تابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية تحتفي وتهتم بالطاقات لكبار السن وممارسة هواياتهم وقضاء وقت الفراغ النافع وهي خلاف بيوت العجزة.

تذليل العقبات

وذكر علي المسعود -تربوي- أننا بحاجة ماسة إلى هكذا نظام والذي يرعى كبار السن، وذلك من أجل مراجعة الدوائر الحكومية والبنوك والمستشفيات وكل ما يحتاج إلى مراجعة، مضيفاً أن مستشفى الملك فهد بمدينة الهفوف أعطى لكبار السن أولوية وجناح في الاستقبال الرئيسي، وعليه تشكر وزارة الصحة لتدشينها قسماً كاملاً لرعاية المسنين وهو ما يسمى بالرعاية المنزلية، ولاشك أن ذلك الاهتمام يعطي للمسنين الشعور بالتقدير والاحترام من جهات الرسمية الحكومية، كما أنه ينبغي أن تعمل الجهات الأخرى من القطاعات الخاصة على تذليل العقبات وتساعد كبار السن والمتقاعدين في إنهاء ما يتعلق بهم بكل يسر وسهولة، والتي من شأنها تجعل المسن والمتقاعد يؤدي أعماله وينجزها بأقصر وقت ممكن وأقل عناء.

سوق سوداء ترفع سعر استقدام العاملة المنزلية إلى20 ألف ريال

"العمل" دعتهم إلى الإبلاغ عن مخالفات السوق السوداء

المصدر: جريدة المدينة الخميس 12 شعبان 1437هـ - 19 مايو 2016م
http://www.al-madina.com/node/678327

يوسف الصاعدي - المدينة المنورة

تذمّر مستثمرون في قطاع الاستقدام في اجتماع بفرع وزارة العمل بالمدينة المنورة، من العمالة المنزلية البنجلاديشية والفلبينية، مطالبين بعودة استقدام العمالة الإندونيسية، فيما كشفوا عن وجود سوق سوداء تدار من قبل شبكة سماسرة مكونة من بعض العمالة لاستقدام خادمات يحملن نفس جنسياتهم، مما تسبب في تفاقم تعرفة الاستقدام لنحو 20 ألف ريال.

وأشار المستثمرون إلى أن العاملات البنجلاديشيات غير مؤهلات لمقومات العمل المنزلي، وأن بلادهم تتعمد تصدير الخادمات الهرمات في السن، مستعرضين 40 حالة من التجارب خلال عام واحد في عزوف خادمات عن السفر من بلدانهم إلى المملكة بعد إنهاء الإجراءات.

وأجمع المستثمرون خلال لقائهم مدير فرع وزارة العمل وعدد من المسؤولين، على تعمد الفلبين في حفظ حقوق العاملات على حساب المستقدم، مطالبين الوزارة استعراض المعوقات ووضع حلول لها.

وقال مدير فرع الوزارة بمنطقة المدينة المنورة عواد الحازمي: إن إندونيسيا ترفض تصدير عمالة تابعة لخدمات أفراد، وتشترط أن تكون العمالة المصدر تابعة لشركات ومكاتب استقدام. وكشف عن اشتراطات ومعايير تمكن اشتراك أكثر من مكتب في تسكين العمالة الواردة لشركات الاستقدام الأهلية، مناشدا المستثمرين بالتعاون مع الوزارة في الإبلاغ عن أي مخالفات تدار خفية بالسوق السوداء عن طريف التفويض لأشخاص معينين. واقترح أن ترفع الملاحظات إلى مجلس الغرف السعودية لمخاطبة وزارة الخارجية حل المشكلات المتكررة من بعض الدول.

ورصد سلمان الحليفي مدير وحدة الإشراف على توظيف العمالة في فرع الوزارة بالمنطقة عددا من الملاحظات أمام مكاتب وشركات الاستقدام، تتمثل في إدارة العمالة الوافدة للقطاع، وعدم تسجيل الموظفين السعوديين في التأمينات،

إضافة إلى عدم تحديث بيانات مساعد باستمرار، وعدم التجاوب في إزالة مخالفات بعد شهر من صدور الإنذار، ومتابعة ما يرسل لهم عبر البريد الإلكتروني.

11 ألف بلاغ وشكوى للصحة في أسبوع

المصدر: جريدة الوطن الخميس 12 شعبان 1437هـ - 19 مايو 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=264277&CategoryID=5

الرياض: محمد العواجي
تمكنت وزارة الصحة من الرد على أكثر من 11.7 ألف مكالمة هاتفية الأسبوع الماضي تتعلق بشكاوى واستفسارات وبلاغات عاجلة لمرضى يطلبون إحالتهم لجهات تخصصية. وأوضح المدير العام للإدارة العامة للطوارئ بالإنابة في وزارة الصحة الدكتور مصعب السعدون أن الوزارة استقبلت 11724 مكالمة هاتفية خلال الأسبوع الماضي عبر برنامج مركز خدمة 937 "مركز اتصالات الطوارئ"، حيث بلغ عدد طلبات برنامج إحالتي 151 طلبا من إجمالي المكالمات الواردة، والتي تمثل نسبة 1.29 %. وقال السعدون إنه تم التعامل مع شكاوى المرضى بنسبة 2.49 %، مؤكدا أن جميعها قيد المتابعة أو تم الانتهاء منها بحسب طبيعة الشكوى، فيما تم التعامل بشكل كامل مع 37 بلاغا من البلاغات العاجلة بنسبة 0.32 % من إجمالي الاتصالات. وبين أن المركز استقبل 1234 استشارة طبية بنسبة 10.35 % من إجمالي الاتصالات في مختلف التخصصات، فيما تم استقبال 10010 استفسارات تتعلق بالقطاع الصحي والخدمات التي تقدمها الوزارة، والتي تمثل نسبة 85.38 % من إجمالي المكالمات. وأضاف السعدون أن الوزارة أطلقت مركز خدمة 937 ليكون بمثابة حلقة الوصل بين المواطن والمسؤول عبر استقبال جميع اتصالات المواطنين والتعامل معها بأسرع وقت وأعلى جودة، وذلك على مدار الساعة، لافتا إلى أن المركز يتعامل مع بلاغات النقل، والعلاج، والشكاوى، والاستشارات الطبية، كما يوفر بعض الإحصاءات وتحليلها بشكل دوري، من أجل المساهمة في رفع مستوى الخدمات الصحية في المناطق والمحافظات، بهدف إدراجها ضمن الخطط المستقبلية للوزارة.

• رؤية 2030" .. وأزمتا البطالة والإسكان

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 12 شعبان 1437هـ - 19 مايو 2016م
https://www.aleqt.com/2016/05/19/article_1055745.html

رياض الدغيثر

تحدد "رؤية 2030" عددا كبيرا من الأهداف، ابتداء مما هو على المستوى الوطني والدولي أو نزولا إلى المستوى الفردي، من الاستثمار المحقق للتنويع والاستفادة من الموقع الجغرافي إلى الترفيه والصحة. «الرؤية» بلا شك تمثل تحولا وطنيا مطلوبا من الاعتماد الريعي على بيع موارد الوطن الناضبة إلى التوجه للإنتاجية القابلة للاستدامة على مستوى الفرد ومؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص، وتضافر الجهود فيما بين الجهات الثلاث لتوليد زخم تنموي يعتمد على موارد مستدامة، مثل المورد البشري والموقع الجغرافي والطاقة المتجددة وكفاءة التنسيق فيما بين عناصر ومؤسسات الإنتاج الاقتصادي والاجتماعي. ولكن مع ذلك يبقى في ذهن المواطن الفرد، وبالذات الشاب، ما يشغله على المستوى اليومي من حيث الحصول على وظيفة وعلى مسكن معقول في المدى المنظور. و«الرؤية» كشفت بشكل جلي

عن هدف خفض نسبة البطالة من 11 إلى 7 في المائة، ورفع نسبة تملك المنازل من 47 إلى 52 في المائة بحلول عام 2030. وقد فصلت وثيقة «الرؤية» بعض العناصر والآليات والقطاعات التي تعتمد عليها في تحقيق الأهداف. ومع ذلك فهناك بعدان أساسيان لتحقيق أداء اقتصادي واجتماعي مستدام لم يتم التطرق إليهما بتفصيل كاف، في رأيي، يقابل أهميتهما لتحقيق منظومة الأهداف المفصلة في «الرؤية»، الأول هو حماية البيئة في إطار التزامات وتعهدات المملكة فيما يخص انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وغيرها من الملوثات بحلول عام 2030 المقدمة إلى قمة التغير المناخي الأخيرة المنعقدة في باريس، والثاني هو أهمية التركيز على البحث والتطوير عموما وفي مجالي الإسكان وبطالة الشباب خصوصا. إن الطلب الحالي للوحدات السكنية يفوق 1.5 مليون وحدة، وقد يصل إلى أربعة إلى ستة ملايين وحدة بحلول عام 2030، إذا ما استمر النمو في الطلب على الوتيرة الحالية نفسها، وهو ما يعني ضعف عدد الوحدات السكنية الحالية. ينطوي على هذا النمو في الوحدات السكنية زيادة كبيرة في استهلاك الكهرباء والمياه والبنزين، ما يعني زيادة كبيرة في الانبعاثات من ثاني أكسيد الكربون. إن معدل حصة إنتاج الفرد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون ومعدل استهلاكه للكهرباء والمياه في المملكة يقع في مرتبة أعلى 10 في المائة من دول العالم الآن، فما بالنا بعد تضاعف عدد الوحدات السكنية واتساع رقعة المدن؟ ويجب ملاحظة أن قطاع البناء قد يكون من أكثر القطاعات استحداثا للوظائف الجديدة بالمدى المنظور (من المرجح أن يشغل معظمها الأجانب إذا استمررنا في استخدام طرق البناء التقليدية). السؤال المطروح: كيف يمكن مضاعفة الوحدات السكنية دون تحقيق زيادة كبيرة في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون؟، وهل يمكن مقابلة ذلك التحدي بتوظيف الشباب السعودي بشكل مكثف في قطاع البناء بدلا من الأجانب، دون رفع كلفة أو خفض سرعة البناء؟ الجواب لهذين السؤالين يقع في الاستثمار المكثف بالبحث والتطوير في توطين طرق بناء قابلة لتوظيف أعداد كبيرة من السعوديين وتحافظ على استهلاك الموارد (مثل الماء والكهرباء) وتضبط إنتاج الانبعاثات في نطاق تكلفة وسرعة بناء معقولة. وهذا البحث والتطوير يمكن إجراؤه في مراكز وطنية مثل معهد أبحاث جامعة الملك فهد للبترول والمعادن وجامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية بجانب بعض المراكز الدولية مثل معهد ستانفورد للأبحاث. وفي رأيي، يمكن إنجاز هذا البحث والتطوير على مراحل بحيث تحدد أساليب البناء وتوليفاتها المعتمدة على الميكنة المتوافرة في المدى القصير، ومن ثم تطوير أساليب جديدة مبتكرة تمكن المملكة من تصدير خدمات وتقنيات بناء المنازل للعالم الثالث في آسيا وإفريقيا والعالم العربي في المديين المتوسط والطويل، كما يجب إشراك القطاع الخاص في تطوير هذه التقنيات وتدريب الشباب السعودي على أساليب البناء الممكن (البناء الآلي داخل المصنع وفي الموقع). إن توظيف توجه من هذا القبيل يبني على العناصر المذكورة في «رؤية 2030» مثل بناء اقتصاد المعرفة، والاعتماد على الجهود المشتركة بين القطاعين العام والخاص والأفراد، والاستثمار المجدي على المديين المتوسط والطويل، إضافة للموقع الجغرافي بين ثلاث قارات من الناحية اللوجستية، عدا تطوير قطاع مهم، من حيث التوظيف، ومكون رئيس في اقتصادنا الحالي بشكل يحول تحديات أزمتين إلى فرص للتنمية المستدامة بيئيا، والتطوير الجاذب لتوظيف الشباب السعودي اقتصاديا، وتكوين مجتمع منتج، اجتماعيا، بعيدا عن الاستهلاك المفرط باتجاه الاستهلاك المستدام. وبالطبع تكمّل مبادرة مثل هذه تطوير الصناعات الأخرى المخطط لها في «الرؤية» مثل التعدين (المواد الخام للبناء)، والطاقة البديلة (الألواح الشمسية في المنازل)، واللوجستيات (لنقل المواد)، وبناء مرافق السياحة، واستخدام منتجات الصناعات البتروكيماوية (مثل البلاستيك والـ PVC). كما يجب ألا يتوقف الاستثمار في البحث التطبيقي والتطوير على البناء بل يتعداه للقطاعات الأخرى مثل الطاقات البديلة والتعدين والصناعات البتروكيماوية واللوجستيات بحجم وكثافة تقابل نديتنا لأكبر 20 اقتصادا وحيث نصبح بلدا ينتج التقنية عوضا عن استهلاكها.

ثبات الدخل وارتفاع تكاليف المعيشة

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 12 شعبان 1437هـ - 19 مايو 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160519/Con20160519840268.htm

عيسى الحليان

على الرغم من أن النفط قد فقد ما يقارب من 70% من قيمته خلال عام، ورغم أن الريال السعودي قد حقق ارتفاعاً بنسبة 34% خلال الفترة من 2008 - 2016 وحقق تقدما مطردا أمام عملات 9 دول رئيسية، إلا أن تكاليف المعيشة في المملكة قد ارتفعت في فبراير بنسبة (4.2%) إذا ما قورنت بنفس الشهر من عام 2015 وشمل هذا الارتفاع كل السلع المستوردة وبنسب متفاوتة لتضرب هذه المفارقات بعرض الحائط كل المعادلات الاقتصادية المكونة لأسعار السلع وتكاليف المعيشة.

وهذه التكاليف معرضة للارتفاع بشكل أكبر عن الفترة الحالية والقادمة والتي لم تحضر تقاريرها وإحصائياتها بعد، وذلك بعد أن تنعكس عليها فواتير بعض المواد الأساسية الجديدة في البلاد كالوقود والكهرباء والمياه وغيرها.

أمام ذلك ليس ثمة ارتفاع مواز في الأجور يقابل أو يحد من آثار هذا الارتفاع المطرد لتكاليف المعيشة أو يلاحقه عن بعد، وذلك بعد أن تباعدت المسافة بين الاثنين خلال ثلاثة عقود إلى أن فقدت آلية ارتباط أحدهما بالآخر تقريبا وما زالت هذه الفجوة تزداد عاما بعد آخر.

والحقيقة أن هذه الإشكالية الكبرى التي تشكل درجة الرخاء الاقتصادي في أي بلد لم تكن لتشكل حيزا يذكر في أولويات الخطط العامة ولا اهتمامات المؤسسات الاقتصادية والمالية في البلاد ولم تكن حاضرة في ذهنية المخططين الاقتصاديين والماليين، لأن هذه الأجهزة والخطط كانت ببساطة مأخوذة بملاحقة البطالة فقط وبأي ثمن أو دخل كان ولم تنعكس أي إصلاحات اقتصادية على هذا الجانب طوال ثلاثة عقود إلا بالسالب وهذا الاختبار الحقيقي لتحقيق أي نجاح اقتصادي يذكر في مسألة مفارقة أو مقاربة الأجور مع التكاليف.

وإذا كانت الأجور لم ترفع بأكثر من 60% خلال ثلاثة عقود مقابل ارتفاع السلع الأساسية التي تشكل مفردات قياس المعيشة ونسبة تجاوزت 750% فكيف ستكون الحال عليه في السنوات القادمة ونحن مقبلون على تخفيض بعض أوجه الدعم تدريجيا وتطبيق ضريبة الدخل وزيادة عدد السكان وارتفاع أعداد طالبي العمل مع عدم تحقيق تقدم مواز في خلق هذه الفرص الوظيفية والاستثمارات الاقتصادية في البلاد.

القانونيات السعوديات ... تمرّد أم وعي؟

المصدر: جريدة الحياة الخميس 12 شعبان 1437هـ - 19 مايو 2016م
http://www.alhayat.com/Opinion/Writers/15666168

هيا المحسن

يوجد ازدياد ملحوظ في إقبال السعوديات على تخصص القانون، لا أعلم هل هو بسبب سنوات مضت من أعمار أمّهاتنا في تغييب قانوني شبه تام لحقوقهن؟ أم هو رغبة في إثبات أننا لا نقل في الوعي الحقوقي عن قريناتنا في الدول المجاورة.

أيّاً كانت الأسباب، هذا الدافع جعل القانونيات والمحاميات يحملن رسالة إلى بنات جنسهن، مفادها أنّ زمن الجهل ولّى، ولا مجال في وقتنا الحالي إلا للوعي!
في المجالس النسائية، في الحملات الحقوقيّة التي نقوم بها في الجامعات، في «تويتر» و«سناب شات»، تسأل إحداهن عن كيفيّة التبليغ عن تعنيف زوجها لأطفالها، وأخرى تسأل عن الفرق بين الفسخ والخلع والطلاق. وثالثة تسأل عن الطريقة التي تتبعها في حال عضلها ولي أمرها عن الزواج، وأخرى تسأل عن طريقة التبليغ حال تعرّضها للابتزاز. بعضنا يراهن متمردات، وبعضنا يراهن واعيات بحقوقهن، وبعضنا يخاف من هذا الوعي، يخاف من اندثار عبارات، مثل: «هذا زوجك لازم تصبرين عليه حتى لو آذاك»، «عيب تطالبين بحقّك في الزواج»، «عيب البنت تدخل محكمة»!
ومثل هذه المقولات التي لازمت المرأة السعودية سنوات، متناسين أن الرسول صلى الله عليه وسلم أول قاض في الإسلام، كانت النساء يقصدنه فيستمع لشكواهن ويقضي لهن. إذا كانت معرفتك بحقوقك وواجباتك تمرداً في نظر البعض فأهلاً بتمرد ينتشل هذا الجهل والاعتقاد بأن المرأة بلا قرار ولا حقوق، والأدهى والأمر أن الإسلام هو من كفلها لها.
أخيراً: ثقي- عزيزتي - أن الرجل والمجتمع المثقف الواعي لا يقبلون بأن يسلبك حقوقك ولا يرضيهم جهلك بها.

كاريكاتير

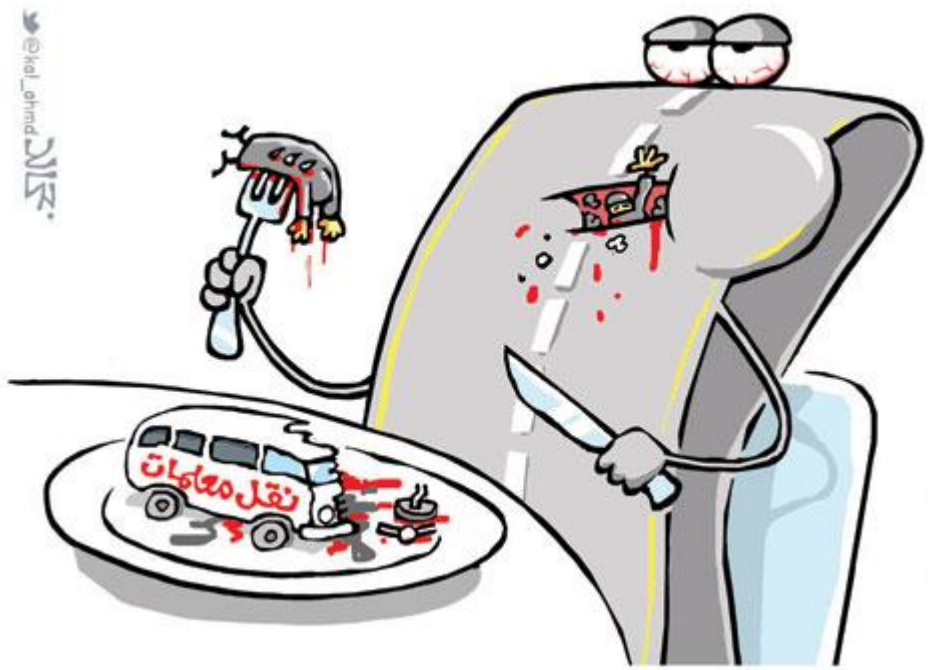

المصدر: جريدة الوطن الخميس 12 شعبان ثانى 1437هـ - 19 مايو 2016م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=7145

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 12 شعبان 1437هـ - 19 مايو 2016م

https://www.aleqt.com/2016/05/19/article_1055754.html